

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة المعونة المسيحية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 301213 13-59806X (A)



بيان

رابطة المعونة المسيحية منظمة مسيحية تعتقد اعتقاداً جازماً بأن العالم يمكن بل ويجب أن يتغير بسرعة إلى عالم يمكن للجميع أن يحيا فيه حياة كاملة، بمنأى عن الفقر. ونحن نعمل على مستوى العالم من أجل إحداث تغيير جذري. بما يؤدي إلى القضاء على أسباب الفقر، ونسعى جاهدين إلى تحقيق المساواة والكرامة والحرية للجميع، بغض النظر عن العقيدة أو الجنسية. ونحن نشكل جزءاً من حركة أوسع نطاقاً تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث نعمل من خلال أكثر من ٨٠٠ جهة شريكة في جميع أنحاء العالم ومن خلال الشبكة العالمية لتحالف الكنائس - اتحاد العمل من قِبَل الكنائس.

مقدمة

ترحب رابطة المعونة المسيحية بهذه الفرصة لتقديم بيان بشأن الأهداف الإنمائية الحالية للألفية وأثرها على النساء والفتيات، فضلاً عن الدروس المستفادة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويُعد تحقيق المساواة بين الجنسين أمراً حتمياً سواء للإعمال التدريجي لحقوق المرأة أو لإنجاح استراتيجية التنمية. وما زالت المرأة تتحمل وطأة الفقر، إذ يقدر أن ٧٠ في المائة من الفقراء هم من النساء، ويشكل افتقارهن إلى السلطة والممتلكات عقبة رئيسية في سبيل القضاء على الفقر. ومن الأمور الأخرى الجديدة بالذكر في هذا الصدد ما يلي:

- تعاني نسبة ٣٥ في المائة من النساء على مستوى العالم من العنف الجسدي و/أو الجنسي على أيدي العشير أو من العنف الجنسي من غير العشير
- تبلغ نسبة النساء بين البرلمانيين على مستوى العالم ٢٠ في المائة فقط
- في غرب آسيا وجنوب آسيا وشمال أفريقيا يقل نصيب المرأة في العمالة المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي عن ٢٠ في المائة.

تقييم الأهداف الإنمائية للألفية

يُعد إدراج المنظور الجنساني في الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية، في اعتقادنا، أمراً إيجابياً، ولكنه محدود النطاق إلى حد بعيد جداً. فالأهداف الحالية، بما في ذلك الهدف ٣ (المتعلق بتحقيق غاية القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي) والهدف ٥ (المتعلق بخفض معدل الوفيات النفاسية وتوفير خدمات الرعاية الصحية الإنجابية للجميع)، لا تعبر تماماً عن الطموح الوارد في إعلان الألفية ورؤيته فيما يتعلق بالكرامة

الإنسانية والمساواة والانصاف بين البشر. وفي حالة الهدف ٣، اختزلت الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في غاية تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، ولم يول أي اهتمام يذكر لمؤشرات التقدم الأخرى، بما في ذلك التقدم على صعيد المشاركة السياسية والعمالة. كما لم يُذكر الكثير عن أهمية إحداث تغيير أوسع نطاقاً في المواقف أو المفاهيم الثقافية، بما في ذلك الحاجة إلى العمل مع الرجل من أجل إحداث تحول في المعايير الاجتماعية. كما أشار تحليل أجرته رابطة المعونة المسيحية للهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ إلى أن تحقيق الغاية المتعلقة بالوفيات النفاسية صادف صعوبات بسبب ارتباط تلك الغاية بعوامل أخرى مثل التفاوت في الدخل.

ويمكن استخلاص صورة أكثر شمولاً من مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعه المرصد الاجتماعي، <http://www.socialwatch.org/taxonomy/term/527> الذي يشير إلى أن هناك الكثير الذي يلزم عمله في مجالي مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي وتمكينها في المجال السياسي. ويبين المؤشر أنه من الممكن إحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين حتى في سياق تفشي الفقر. وهو يستشهد على ذلك بمنغوليا ورواندا والفلبين ونيكاراغوا، في حين ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين الرجل والمرأة في بعض البلدان الأعلى دخلاً، منها اليابان وتركيا والمملكة العربية السعودية. وهناك عمل مماثل اضطلع به المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يورد مؤشراً عالمياً للفجوة الجنسانية، يستند إلى معايير اقتصادية وسياسية وتعليمية وصحية، في التقرير الذي يصدره والمعنون تقرير الفجوة الجنسانية في العالم.

وإننا بطبيعة الحال نرحب بما أحرز من تقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، بالرغم من أنه ما زال هناك ٥٧ مليون طفل خارج المدارس. وكما يشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب آسيا، وجنوب آسيا (وفقاً لما جاء بالتقرير فإن بلدين فقط من بين ١٣٠ بلداً هما اللذان حققا غاية التكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم).

وفي الوقت ذاته، أشير طوال المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أن ثمة عوامل أخرى، مثل الحاجة إلى زيادة التركيز على نوعية التعليم وعدد التلاميذ الذين يواصلون الدراسة. وعلى وجه الخصوص، تود رابطة المعونة المسيحية أن ترى مزيداً من التركيز على استمرار وجود تفاوتات مستقبلاً. فقد أبرز عملنا في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، استمرار وجود تفاوتات صارخة بين الفتيات الموهبات والفتيات الفقيرات في بعض البلدان. وفي نيكاراغوا، تلتحق بالمدارس الثانوية نسبة تقل عن ١٠ في المائة من فتيات الريف

الفقيرات، وذلك مقابل نسبة ٧٥ في المائة من نظيرتهن الموسرات في المناطق الحضرية. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بُذلت جهود لدعم مشاركة فتيات الشعوب الأصلية في التعليم، حققت بعض النجاح: فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١، ارتفعت نسبة فتيات الريف اللاتي أكملن ست سنوات من التعليم من ٤١ في المائة إلى ٧٥ في المائة.

وبالرغم من بعض أوجه القصور هذه، تعتقد رابطة المعونة المسيحية أن ثمة أهمية كبيرة لوضع هدف عالمي بشأن المساواة بين الجنسين وأنه يُعد أداة قوية في مجال الدعوة بالنسبة للمنظمات، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، التي تسعى إلى إخضاع حكوماتها للمساءلة. ومع ذلك، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين ما زال يعاني من نقص التمويل حتى في إطار هدف تكافؤ الجنسين. ويورد تقرير منظمة رصد الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١٣، المعنون “تعريض التقدم للخطر؟ الإنفاق على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية”، شواغل معينة أعرب عنها على الصعيد الوطني. ويشير التقرير إلى أنه بينما يجري استخدام الميزنة الجنسانية استخداما فعالا في بلدان مثل رواندا وبنغلاديش والهند، فإنه لا توجد في الوقت الحالي أي غايات عالمية متفق عليها للإنفاق الجنساني أو تقديرات لتكلفتها، ولا يشكل التمويل الذي تخصصه الوكالات المسؤولة عن تمكين المرأة وحقوقها سوى ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأقل من ٠,٢ في المائة في عدد من البلدان. ويؤدي نقص البيانات المتعلقة بالإنفاق الجنساني إلى صعوبة تتبعها، ولكن التقرير يقدر أن ثلثي البلدان شهدت تراجعا في الإنفاق الجنساني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٩.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تعتقد رابطة المعونة المسيحية أن النساء والفتيات ينبغي أن يشكلن محور استراتيجية جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإننا نؤيد بقوة وضع أهداف وغايات جديدة ترمي إلى إحداث تغيير تحولي وتحقيق تحول أساسي في علاقات القوة بين الرجل والمرأة. كما نرحب تماما بما قدمته حتى الآن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من إسهام في هذه المناقشة وساند دعوتها إلى وضع هدف قائم بذاته ضمن الإطار الجديد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن شأن إقرار خطة جديدة للتنمية لا تتضمن هدفا قائما بذاته بشأن البعد الجنساني أن يمثل خطوة إلى الوراء وأن يشكل خطرا يمكن أن يؤدي إلى “محو مفهوم مراعاة تعميم منظور الجنساني من الوجود”.

وتعتقد رابطة المعونة المسيحية أن المجالات التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها الذي صدر مؤخرا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تُعد مهمة للغاية لوضع هدف منقح قائم بذاته. وإننا نؤيد بقوة وضع غاية ترمي إلى القضاء على العنف القائم على

نوع الجنس على غرار الغاية المقترحة في تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بوضع غايات جديدة ومنقحة في مجالات التعبير والمشاركة والقدرات والموارد. كما أن الشبكة المعنية بالمساواة الجنسانية والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تشدد أيضا على أهمية مراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع الأهداف الجديدة وشرعت في تقرير صدر مؤخرا في النظر في مجالات للغايات والمؤشرات. وسيكون تصنيف البيانات، بطبيعة الحال، أمرا أساسيا في هذا الجهد.

وترى رابطة المعونة المسيحية أن من المهم أن تستجيب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأولويات المرأة في جميع أنحاء العالم، التي ما زالت تعاني من الفقر وانعدام المساواة. وتمثل دعوتنا الأساسية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ في التركيز على الاستدامة والمساواة، بما في ذلك إحداث تغيير تحولي في السلطة والعلاقات بين الجنسين. ويتضمن تقرير رابطة المعونة المسيحية الصادر مؤخرا والمتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "العالم الذي نصبو إليه: منظورات بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥"، تجميعا لعدد من المساهمات من شركائنا حول العالم، يُجمع كلها تقريبا على أن المسائل الجنسانية تشكل إما أولوية رئيسية أو اعتبارا مهما. وتتضمن المساهمات حججا قوية مقدمة من أفغانستان لإشراك المرأة في الحياة العامة؛ ومناشدة من أنغولا لزيادة تمكين النساء والفتيات اقتصاديا وتعزيز فرصهن التعليمية؛ ودعوة من شبكة INERELA+، وهي شبكة رائدة من الزعماء الدينيين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، للقضاء على العنف الجنساني ومواصلة التركيز على تحسين صحة الأمهات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ويشير عدد من الشركاء أيضا إلى أن مسألة نوع الجنس تتقاطع مع غيرها من المسائل المتعلقة بانعدام المساواة وأن النماذج الاقتصادية غير المنصفة وغير المستدامة التي تميل إلى استغلال الفئات شبه المعدمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم انعدام المساواة بين الجنسين.

التوصيات

تدعو رابطة المعونة المسيحية، بالاستناد إلى عملها مع شركائها، الدول الأعضاء إلى الاتفاق على خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحتل فيها النساء والفتيات موقعا محوريا، وتتضمن هدفا قائما بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن ما يلي:

- غايات جديدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

- مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية والعامّة، وتحقيق العدالة الاقتصادية للنساء والفتيات. بما في ذلك كفالة المساواة في الحصول على الموارد، مثل الأرض والتمويل، والتحكّم فيها
- تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إطار فترة ما بعد عام ٢٠١٥ بأسرها، بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي
- توفير دعم قوي لـ "ثورة البيانات"، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، والشريحة الاقتصادية الخمسية، والسن، والإعاقة، والطبقة الاجتماعية، والأصل العرقي، وغيرها من المعايير ذات الصلة
- وضع هدف تكميلي أو غاية تكميلية للحد من التفاوت في الدخل.